مجلة رفوف – مخبر المخطوطات – جامعة أدرار – الجزائر ـــــــــــــ المجلد: 11 / العـدد:01 (جانفي 2023) ص 1103– 1116
ISSN: 2335-1381 EISSN: 2602-5949 Legal Deposit: 2013-6352

من أنسنة الأخلاق إلى أنسنة العقد الطبيعي عند ميشال سير

Michel Serres: From humanizing morals to humanizing the natural contract

بلقصير مصطفى
Belkecir Mestefa
1 جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة (الجزائر)، mustapha.ksir@univ-saida.dz

تاريخ الاستلام: 2022/11/02	تاريخ القبول: 2022/12/08	تاريخ النشر: 2023/01/22

الملخص : يقدم لنا الفيلسوف الفرنسي ميشال سير نظرية مكملة لنظرية العقد الاجتماعي أو بعبارة أخرى عقد إجتماعي جديد يقوم على أسس واضحة، فبعد أن كان العقد الاجتماعي مخصص بين الأشخاص، صار العقد الطبيعي يجمعهم بكوكبهم. فالعقد الطبيعي هو ربط العقد الاجتماعي بالعقد القانوني.

قام ميشال سير على تحرير العقد من كل فرض غير أخلاقي لا يتوافق مع أخلاق البيئة، أي عمل على تحويل العلاقة التطفلية المفترسة إلى شريك تكافلي لتبادل عادل نقدم للطبيعة مثلما تعطينا. وذلك من خلال ربطه العقد الاجتماعي بالعقد القانوني وجعل الطبيعة موضوع حق. وإنشاء مجتمعات إنسانية متساوية ومتعادلة، تقوم على أساس الحب والتكافل. إن فكرة أن تكون الطبيعة موضوع حق، كما يراها ميشال سير تثير صعوبات، في تبرير أن الطبيعة وكائناتها تفتقر لشروط التعاقد وامتلاك الحق لعدم امتلاكهم، العقل والإرادة واللغة، ليبقى العقد الطبيعي في حدود المجاز.

الكلمات المفتاحية: التكافل، الطفيلي، العقد الإجتماعي، العقد الطبيعي، العلم، القانون.

Abstract: The French philosopher Michel Serres offered a theory that complemented the theory of the social contract. In other words, Serres offered a new social contract based on clear foundations. After the social contract was reserved for people, the natural contract now brings them together with their planet. The natural contract is the linking of the social contract to the legal contract.

Serres freed the contract from every immoral imposition that is not compatible with the ethics of the environment. Thus, Serres transformed the parasitic predatory relationship into a symbiotic partner for a fair exchange through which we offer to nature. This is done by linking the social contract to the legal contract and making nature an object of right and by establishing equal human societies, based on love and solidarity. The idea that nature is the subject of right, as Michel Serres sees, raises difficulties in justifying that nature and components of environment lack the conditions for contracting and possessing the right because they do not possess reason, will, and language. Thus, the natural contract has remained limited within the boundaries of metaphor.

Keywords: symbiosis, parasite, social contract, natural contract, science, law.

المؤلف المرسل: بلقصير مصطفى، **الإيميل**: moos743@gmail.com

1. مقدمة:

تعيش البشرية اليوم حالة من القلق على وجودها في الحاضر والمستقبل، نتيجة تزايد نشاطها المدمر والمخل بالتوزان البيئي، وهذا يستدعي بشكل عاجل إعادة النظر في علاقة الإنسان بالطبيعة، وتعقب ما تتعرض له الطبيعة من حرب وعنف أحدثته البشرية ضدها، فعالمنا اليوم أصبح بحاجة ماسة إلى تقديم نظريات تقوم بالتصدي لهذه التجاوزات، أملاً في مستقبل مغاير تماماً لحاضره، مستقبل يرقى إلى مستوى الاتفاق والتكافل بعيداً عن الهيمنة والاستغلال، عقد يقوم على تحقيق التوازن بين الإنسان والطبيعة، أي من أسياداً على الطبيعة إلى رفقاء بها.

ضمن هذا السياق تتعدد الآراء والاستفسارات عن الحلول الكفيلة بإعادة التوزان وتحقيق الإستقرار للإنسان، ومن الفلاسفة الذين قدموا أطروحات حول ذلك، يبرز الفيلسوف الفرنسي ميشال سير Michel Serres من خلال نظريته الموسومة بالعقد الطبيعي، وكانت محل إهتمام ومناقشات متعددة من قبل الفلاسفة المهتمين بالمجال البيئي.

لقد أصبح ميشال سير من خلال نشر كتابه العقد الطبيعي (le Contrat Natural) عام 1990، أحد رواد التفكير الأخلاقي الفرنسي في القضية البيئية، كما يعتبر تفكيره في مجال الفلسفة البيئية شكلا من أشكال الشمولية، لكنها تختلف بشكل كبير عن تلك التي نجدها عند تيارات في المذاهب الإيكولوجية المعاصرة، فسير لا يشير مثلا إلى مفهوم متوخى من خلال علم الأحياء الاجتماعي أو تاريخ التطور البيولوجي، بل تستدعي رؤيته الشاملة قبل كل شيء المفهوم التعاقدي للنظرية الغربية وتاريخها. يعتبر العقد الطبيعي عند ميشال سير بمثابة نداء من أجل المصالحة بين العلماء والمجتمع، بين العلم والقانون، وبين الإنسان والطبيعة، من أجل السماح للأرض أن تصبح شريكًا كاملًا. وفي هذا الإطار نقدم مقالنا كمحاولة لمقاربة الإشكالية التي حددناها كالتالي:

كيف يمكن توسيع العقد الإجتماعي التقليدي كي يشمل الطبيعة ومن عليها؟

تطلب منا ذلك طرح أسئلة أساسية مثل: ما هو الدافع إلى تعديل العقد الإجتماعي؟، وما هي مسوغات العقد الطبيعي الجديد؟ ثم كيف نثبت هذا العقد مع عالم الحيوانات والجماد؟

أما المنهج الذي وضعناه في مقاربتنا للإشكالية، ووفقا لطبيعة البحث هو المنهج التحليلي، عبر تحليل أفكار وآراء ميشال سير، والمنهج النقدي لإبراز الجوانب الغامضة التي يصعب التسليم بها مباشرة.

2. فلسفة التواصل بين العلوم

بداية، لم يقبل ميشال سير خلافا لأستاذه غاستون باشلار Gaston Bachelard، أن يكون أي علم معين – ناهيك بالعلم الطبيعي– خاضعا للتحديد الوضعي لميدان البحث المتجانس والمنعزل، بل إن شكل وطبيعة المعرفة كما يصفها سير تقترب كثيرا من شكل المهرج: شكل مركب لديه دائما ثوب آخر تحت ثوبه الذي يخلعه، فالمهرج

شكل هجين، خنثى كما يصفه سير خليط من عناصر متنوعة إنه تحد للتجانس (ليتشه، جون، 2008، صفحة 179). هذا يعني أن هناك ترابط وتقاطع بين مختلف العلوم ومختلف أشكال المعرفة، وكذلك بين الممارسات الفنية المختلفة، ويعهد ميشال سير إلى نفسه مهمة كونه وسيلة للتواصل (وسيط) بين العلوم والآداب – بأن يمثل دور الإله هرمس Hermes في مجال البحث العصري (ليتشه، جون، 2008، صفحة 180).

بالتالي يمكننا تحديد شخصيتان تكونان أعمال سير الكاملة وهما: هرمز والمهرج. هرمز الرحالة والوسيط يسمح بالتنقل داخل الحياة الإجتماعية وبين مناطق متنوعة فيها، أما المهرج الذي يرتدي ألوانا متعددة يقف في مكان فوضى الحياة. وهناك منطقتان لهما أهمية خاصة بالنسبة إلى المسافر على طريق المعرفة هما العلوم الطبيعية والإنسانيات (ليتشه، جون، 2008، صفحة 184). هكذا يصبح الفكر العلمي الجديد بمنظور ميشال سير فلسفة للتواصل بين العلوم، وهو بمثابة روح علمية جديدة تعلن نفسها بديلا للروح العلمية الباشلارية.

إن العقل العلمي الجديد، المتجدد كمفهوم ولد مع ميشال سير، ويعتبر إضافة جديدة لقاموس الابستمولوجيا المعاصرة، والذي يحاول من خلاله أن يؤسس لميلاد عقل علمي بخصائص جديدة تستلهم عناصرها من العلم المعاصر (بوغانم، جمال، 2017، صفحة 3).

لقد صمم ميشال سير أركيولوجيا الرياضيات الحديثة وراهن على هرمس Hermes على حساب برميثوس prométhée، ثم توجه إلى دراسة العلوم الإنسانية، ليكتشف فيها مناطق جديدة، في ميدان القانون (سير، ميشال، 2004، صفحة 137)، وكان محور كتابه العقد الطبيعي هو " اختراق الحدود بين العلوم الدقيقة والعلوم الإنسانية، إمتد أثره وفتح الآفاق لتفكير فلسفي حول مآل العلم وآثاره على الإنسان والطبيعة، أو ما يعرف بالتفكير الإيكولوجيى أو أخلاق البيئة. فالأخلاقيات البيئية هي المسلك الذي جعله ميشال سير مطلبا ضروريا في مسيرة العلم المعاصر. وفي هذا السياق أعاب سير على أستاذه باشلار إهماله لهذا المطلب بالرغم من أنه عاصر حربين كونيتين مدمرتين لهيروشيما، بحيث لا نستطيع في تلك الحقبة العمل في الفيزياء والصمت عن الضجيج الكوني. فلم يطرح الإبستمولوجيين التقليديين أسئلة حول العلاقة بين العلم والعنف.

وبالتالي نستطيع القول أن الأخلاقيات البيئية تصبح مع سير من أهم سمات الفكر العلمي والفلسفي المعاصر بهدف مواجهة التحديات الجديدة المرتبطة بالتطور السريع والمتزايد للتكنولوجيات التي تهدد الإنسان، والبيئة، والتنوع البيولوجي، وكوكب الأرض بأسره" (بوغانم، جمال، 2017، صفحة 192)، فكيف يطرح ميشال سير ذلك؟

3. جدلية القانون والعلم:

لم يرد أبدا على لسان ميشال سير مصطلح الإيكولوجيا في مؤلفه العقد الطبيعي، بالرغم من أن موضوعه هو محاولة للإجابة عن أهم المشكلات الناتجة في المجال الإيكولوجي، فلماذا؟ يجيب عن ذلك فيلسوفنا قائلاً: "لا يتحدث (كتاب العقد الطبيعي) عن هذا العلم ولا عن الالتزام النضالي أو المذهبي (لحماية البيئة)، فإنه لا يتعامل لا مع الكلمة ولا الأمرين، إذا لا يستهدف أحد كتبي وهو أمر نادر، العلوم أو فلسفة العلوم. يتعامل العقد الطبيعي مع فلسفة القانون. قبل كتابته، استأنفت دراستي وعملت لعدة سنوات، وفي هذا النظام الجديد بالنسبة لي، إكتشفت حينها شيئًا عميقًا، هو أن الفلسفة الأكثر تقليدية، على الأقل في الغرب، كان لديها هدف نهائي في كل عصر، هو إكتشاف مكان يصعب تغييره، يمكننا من خلال هذا المكان وفي الوقت نفسه، أن نرى السبب العلمي والسبب القانوني وقوانين العالم المادي والقوانين السياسية للجماعات البشرية، أي قواعد الطبيعة وقواعد العقود؛ هذا هو السبب في أن المصطلحات التي تحدد هذه المبادئ هي نفسها في كلتا الحالتين في اللغات المرجعية. وفي سبيل البحث عن هذا المكان، يتعامل كتاب العقد الطبيعي مع فلسفة المعرفة والفعل، بالمعنى التقليدي والعام للمصطلح، ولكن حول إشكالية مطروحة بشكل عاجل، من طرف علوم وتقنيات اليوم" (Serres, Michel, 2000, p. 6)، وهكذا تتميز مقاربة ميشال سير عن فلاسفة البيئة، الذين تكون نقطة الإنطلاق لديهم من الإيكولوجيا، ثم محاولة إضفاء البعد الفلسفي عليها كما هو حال مع الفيلسوف النرويجي أرني نايس Arne Naess.

تستدعي طريقة ميشال سير، قراءة لتاريخ الفلسفة بشكل إرتجاعي، يتبين من خلالها أن الفلاسفة الرواد كأفلاطون Plato وأرسطو Aristote والقديس توما الإكويني Thomas Aquinas وفريديرك هيغل Friedrich Hegel وإيمانويل كانط Emmanuel Kant، الذين كان لهم دور أساسي في الفلسفة الغربية، لأنهم حاولوا فهم العقل العلمي والعقل القانوني في نفس الوقت، أي العلاقة التي تربط العقل العلمي بالمعقولية القانونية، يذكرنا هذا الأمر حسب سير بالموقف الشهير لغاليلي Galilée، حيث لم يكن من الممكن الإعتراف بحقيقة علمية جديدة على أنها كذلك إلا من قبل المحكمة، في ذلك العهد كانت هناك محاكم كنسية واليوم توجد محاكم علمية، لكن هناك دائما حكم قانوني، فيوجد دائما محكمة تقرر الحكم (سير، ميشال، 2004، صفحة 144).

يتناول إذا ميشال سير في كتابه العقد الطبيعي ميدانا جديدا: هو ميدان القانون، من أجل قلب الإشكالية ويجعل من الطبيعية نفسها موضوع قانون، وهو أمر يعادل من حيث الثورية الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ويمثل ذلك الطريقة الوحيدة والفريدة لوضع حدود للسلطة التقنية العلمية التي تزداد خطورتها (سير، ميشال، 2004، صفحة 138).

يلاحظ ميشال سير أن قوة العلم والتكنولوجيا أصبحت الآن عالمية، ولطالما اقتصر سابقا تأثير الإنسان على عالم محلي محدود، أما اليوم كما يصرح سير في كتابه الأصبع الصغيرة عند مقارنته بين الإنسان السابق والجديد فيقول: " بواسطة الهاتف الخلوي، أصبحت لديهما إمكانية الوصول إلى جميع الأشخاص، وعن طريق ال « GPS »، يمكنهما الوصول إلى كل الأمكنة، وعن طريق الشاشة يمكنهما الوصول إلى كل معرفة، إنهما يطاردان فضاء طوبوغرافيا تجاوريا، في حين كنا نعيش في فضاء متري، محيل على مسافات. إنهما لا يعيشان في المساحة نفسها. ومن دون أن نلاحظ نحن أي شئ، فقد ولد الإنسان الجديد، الإنسان الذي يفصلنا عن سنوات السبعينات (سير، ميشال، 2014، صفحة 13). يتعلق الأمر لدى فيلسوفنا بإعادة طرح مسألة العلاقات القائمة بين العقل العلمي والعقل القانوني. لم يكن لدى القانون أي إهتمام خارج علاقات الناس فيما بينهم، فبالنسبة للقانون لا وجود للأشياء إلا بوجود القضايا، وبالنسبة للعلم لا وجود للقضايا إلا بوجود الأشياء، وبالتالي تتجه العلوم الصلبة كليا نحو العالم الموضوعي في حين لا يعرف القانون سوى العلاقات البشرية (سير، ميشال، 2004، صفحة 144)، وهذا يبرر وظيفة إله الاتصالات هرمس في "عبور البيئات غير المتبلورة ليعمل من التفرد إلى التفرد" (Serres, Michel, 1990, p. 170). يسمي الإله اليوم كامل العلاقات التي تربط البشرية جمعاء بـ"كوكب الأرض، الطبيعة الجديدة" (Serres, Michel, 1990, p. 56).

من أجل فهم هذا التطور، يدعونا سير العودة للحظة إلى بضع مراحل في تاريخ العلم منذ زمن الفلاسفة الأوائل المهتمين بالبيولوجيا، حيث كانت الطبيعة مكانًا للفوضى (Serres, Michel, 1990, p. 108). فأناكساغوراس Anaxagore على سبيل المثال، لم يفشل في إثارة عار مواطنيه، الذين اتهموه بالتخلي عن قوانين المدينة لرعاية السماء والنجوم، معتبرين فعله ذلك ينتهك القوانين التي توحد سكان المدينة. أدين أناكساغوراس لادعائه أن الشمس حجر مشتعل، وجرى الأمر نفسه مع غاليليو، عندما أدانه المكتب المقدس في عام 1633 لدعم المفهوم الكوبرنيكي للميكانيكا السماوية، فكانت العبارة الشهيرة التي وضعتها الأجيال القادمة على شفتيه "ومع ذلك يتحرك" ! (Hess, Gérald, 2013, p. 324).

يرى ميشال سير أن أناكساغوراس وغاليليو، كلاهما كان يشك في كفاءة القانون في الحكم على أطروحاتهم المتهمة. لا تخضع الشمس والأرض لسلطة قضائية تهدف إلى تقرير الأمور الاجتماعية أو الكنسية. من المؤكد أن المحكمة ضرورية للحكم على صحة تصريحات أناكساغوراس وغاليليو، ولكن العلوم الفيزيائية والمجتمع العلمي هما اللذان يتناسبان تدريجيًا مع الموضوع. وهكذا يخلص سير إلى أن: "العلم له كل الحقوق، والقانون كان يسبقه

على مر التاريخ. تتعارض هاتان الحالتان، أحدهما ينتحل صلاحيات الآخر؛ وفي النهاية العلم وحده له الكفاءة في إمساك الميدان أو الأرض" (Serres, Michel, 1990, p. 133).

ولذلك فإن العلم يفوز في النهاية على القانون. هنا يحذر ميشال سير من عدم الاستهانة بعواقب هذا الوضع من خلال التشريع المتعلق بالطبيعة، يأخذ العلم كل اختصاص من الإنسان. إنه يمثل طبيعة بدون ذات – طبيعة بهذا المعنى الموضوعي – لا علاقة لقوانينها بالمجتمع. فتصبح الفجوة بين القانون والعلوم، بين الفضاء الاجتماعي والفضاء الطبيعي أكثر وضوحًا.

معتبرا لنفسه الحق في الطبيعة، يواجه العلم اليوم حدودًا: حدود المعرفة، والموارد الطبيعية، والإتقان التقني. لم تعد المسألة في الخطأ أو الجهل، بل إنه موت محتمل بالتدخل البشري في الطبيعة. الأرض تتغير وليس للأفضل، وفجأة ندرك أن الأرض تعتمد علينا، لكن هذه الأرض لم تعد أرض العلم غير المأهولة، إنها أرض الظروف البيئية لإنسانيتنا. هنا يرى سير أنه يجب أن يجبر العلم على الرجوع إلى القانون (Serres, Michel, 1990, pp. 135-136).

4. من الحرب بين الذوات إلى الحرب على الطبيعة

يتميز التاريخ البشري بعدد لا يحصى من الحروب المميتة، يشير سير إلى أنه على الرغم من العنف، فإن الصراع يفترض مسبقًا لغة مشتركة يمكننا الاتفاق عليها. من وجهة النظر هذه، ينطبق الأمر نفسه على النقاش، ولن يكون هذا ممكنًا بدون رمز مشترك مقبول من كلا الجانبين، العقد بعبارة أخرى. لذلك فإن الحرب هي "سيادة القانون". ويدل على ذلك عبارة "إعلان الحرب" (Serres, Michel, 1990, p. 23).

إذا كانت العلاقة بين المتحاربين ينتج عنها عقد، فإن هذا الأخير يوحدهم حتماً ضد عدو آخر مشترك ووحشي. كذلك إلى جانب المآسي الإنسانية للقتال، يتم ممارسة العنف على عالم الأشياء، يسميه سير ب " العنف الموضوعي"، هذا العنف ضد الطبيعة، يمارسه العلم الآن بشكل منهجي منذ إعلان رنيه ديكارت René Descartes مقولته الشهيرة وهي أنه:" إذا عرفنا من خلالها [المعرفة] ما للنار، والماء، والهواء، والكواكب، والسماوات، ولكل الأجسام الأخرى التي تحيط بنا من قوة وأفعال، لا تقل تميزا عن معرفتنا لمختلف حرف صناعنا، إستطعنا أن نستخدمها بالكيفية نفسها في كل الأعمال التي تلاءمها، وأن نجعل أنفسنا بذلك بمثابة أسياد للطبيعة وممتلكين لها " (ديكارت، رينيه، 2008، صفحة 341)، هذا ما يعدنا به العلم باستخدام أداة قانونية – حق الملكية –لإخضاع العالم الطبيعي المستبعد من العقد الاجتماعي.

هذا هو السبب في أنه من الملح حسب ميشال سير أن يتعاون العلم والقانون أخيرًا. ضمن تحالف جديد بين المجتمع والعلماء، في سياق اجتماعي للعلم. ثم يتساءل: "هل هناك إذن سبب واحد يقع على مناطق تُعزى على التوالي إلى الصلاح والعدل؟" "إذا كانت العدالة من اختصاص القانون، فإن الإنصاف يعني التوازن الذي يتم الحصول عليه من خلال تكامل المتغيرات. يتم اكتشاف هذا التوازن من خلال العلم عبر التطور في الفوضى، في المناخ والمحيط الحيوي، وما إلى ذلك. يمكن فهم تاريخ العلم إذا في هذا الصدد على أنه تنقيح أعمق وأوسع لهذا التوازن " (Serres, Michel, 1990, p. 140).

يكشف هذا التحول عن علاقات متبادلة جديدة تحتاج إلى تأهيل مختلف عما فعله الإنسان حتى الآن من خلال أنشطتنا البشرية، نحن نقوم بإبلاغ الأرض وفي المقابل تخبرنا بتغيرها من خلال تدفق الطاقة والحركة. هكذا يتصور المفكر سير الأرض على أنها "شريك حقيقي" نعيش معها تعاقديًا. ثورة جديدة، بالمعنى الكوبرنيكي، ولأجل عظمتنا ومسؤولياتنا. يشبه العقد الطبيعي عقد النكاح للخير والشر" (Serres, Michel, 1990, p. 170)، وبالتالي، فإن الشريك الفعلي، الأرض هو الشخص الذي يجب تحديد الالتزامات التعاقدية الجديدة اتجاهه. عقد بحكم الواقع، ويجب أن يصبح العقد الطبيعي عقدًا قانونيًا (Hess, Gérald, 2013, p. 325).

5. نحو عقد طبيعي

تقترن كلمة عقد في التقاليد الفلسفية بعبارة عقد إجتماعي، التي تعني عند توماس هوبز Thomas Hobbes و جون جاك روسو Jean-Jacques Rousseau قرار جماعي يتخذه الناس كي يعيشوا معا. لا يخص هذا العقد الذي من المفروض أن يلتزم به الناس سوى علاقاتهم. لا تتعلق المسألة أبدا بالعالم أو الطبيعية، فالإعلان العالمي لحقوق الإنسان لا يتحدث إلا عن البشر، دون علاقتهم بالعالم، والمرة الوحيدة التي توجد فيها علاقة الملكية، حيث لا يكون الموضوع موضوعا إلا عبر علاقة بذات ما. يريد سير أن يقحم إشكالية العقد القانوني أو السياسي ضمن عالم الأشياء نفسها (سير، ميشال، 2004، صفحة 144). مفهوم" العقد الاجتماعي " يتناسب مع مجال العقود بين الرجال، وهي العقود التي تقوم أولاً ببناء المجتمع المدني (بالمعنى الاقتصادي): عقود العمل، والخدمات، والتبادلات التجارية، والتبادلات ونقل الممتلكات، إلخ.، حيث يكون هناك التزام متبادل يشكل معاملة بالمثل، موضوعية وذاتية. يوافق طرف على إعطاء شيء وفي المقابل يوافق الطرف الآخر على منحه شيئًا آخر.

من وجهة النظر هذه، كما هو الحال مع كارل ماركس Karl Marx، يصبح العمل نفسه" شيء"، سلعة، وهذه العلاقة الحرة هي مصدر العديد من الاغتراب. ذاتيًا يؤسس الالتزام المتبادل علاقات الواجبات والحقوق:

يجب على طرف أن يعطي المال (الشراء) للحصول على السلع الأخرى؛ والآخر يجب أن يعطيه البضائع (بيع) ليحق له تحصيل النقود (Stanguennec, André, 2014, p. 147).

كما يتكون مفهوم "العقد الاجتماعي" الذي وضعه روسو (1762) من وضع هيكل المعاملة بالمثل والالتزام التعاقدي بالمبدأ أو على الأساس (المثالي) للمجتمع السياسي: نلتزم ببعضنا البعض، كل منا مع الكل وكل واحد منا، للحد من حرياتنا الطبيعية حتى نتمكن من التعايش بسلام بموجب قوانين إرادتنا العامة. تقيد هذه القوانين الحريات بمعنى أنها ستحدد حدودها المخصصة، ويكون إنتهاكها مصحوبًا بعقوبات جزائية. لكن وفي جميع أشكال تكون العقود بين البشر، الطبيعة الخارجية ليست شريكة ولا حتى موضوع لأي عقد، على الرغم من أنه من المتصور أن يتعهد الرجال بموجب العقد (فيما بينهم) بعدد معين من الالتزامات المتعلقة باستخدام بيئتهم المباشرة، والأشياء الطبيعية والحيوانات.

إذا اعتبر المرء أن الالتزام التعاقدي هو مبدأ العلاقة بين القانون والمواطنين، فمن الواضح أن هذا الالتزام الضمني يتعلق أيضًا بالتشريع – الذي يخضع أحيانًا لوزارة – فيما يتعلق بحماية البيئة والحيوانات. هذه خطوة تعاقدية ذات طبيعة سياسية قانونية، حيث أننا ملتزمون باحترام عدد معين من القيود القانونية من حيث "استغلال" الطبيعة التي تحيط بنا (Stanguennec, André, 2014, p. 148).

إن حدود العقد الإجتماعي كما أدركتها فلسفات التاريخ، وكما يعلن عنها هيغل في فينومينولوجيا الروح وكأنه رد بجواب سريع على هوبز، بأنه لا أحد بريء، ولا حتى الحجر، ولا حتى الطفل. هذه الحدود تبدو جلية يوما بعد يوم، لم يعد العقد الإجتماعي كافيا لتأسيس السلم، لأن الحرب قد أعلنت من الآن فصاعدا ضد البيئة، وهو لا يكفي ليضمن التطور الذي وعدت به فلسفة الأنوار، لأن عقدا لا يرتكز إلا على الراهن لا يكفي لتأسيس لتطور دائم يلبي حاجات الأجيال الحاضرة من غير أن يهدد قدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجاتها. لذلك تظهر الحاجة الضرورية لعقد طبيعي (بندي، جيروم؛ وآخرون، 2005، صفحة 304).

لكن، هل نعتبر الطبيعة وكذلك الحيوانات التي تعيش فيها، كمواضيع قانونية نلتزم بها؟ مثل ما يتعلق بالمواطنين والقوانين التي تمثل إرادتهم التي تلزمهم اتجاه أشخاص القانون؟. إنطلاقا من هذه النقطة على وجه الخصوص، تتبلور المناقشات النظرية والعملية، فتعبير "حقوق الحيوان" مثلا، هل يتم فهمه بالمعنى الموضوعي: بمعنى تكون الحيوانات موضوع تدابير قانونية – مثل السلع المادية أو البيئة؟ أم يجب أن يؤخذ بالمعنى الذاتي: لتصبح الحيوانات هي مواضيع حقوق متعددة؟ ثم أليس هذا المعنى الأخير يفترض مسبقًا "أنسنة الطبيعة الحيوانية"

فتعتبر شخصًا قانونيًا مشابهًا لشخصنا، أو حتى مطابق تمامًا لشخصنا؟ (Stanguennec, André, 2014, p. 149).

هنا تبدو هذه الأطروحة عند التحليل الأولي مستحيلة، ما لم تدعم بأنطولوجيا الطبيعة والحياة التي تجعلها متطابقة. إن موضوع القانون مرتبط بالمعاملة المتبادلة بين الكائنات، التي تتحمل واجبات وتشترك بطريقة حرة في إختيار علاقة المعاملة بالمثل، هذا بسبب وجود إرادة حرة لدى الإنسان الذي يسمح بهذا القرار، واللغة تسمح بشكل مباشر أو غير مباشر للتعبير عن هذا الالتزام. إن القول أن" الكائنات التي هي موضوع حياة لها قيمة جوهرية" يبدو صحيحًا حول قيمة الحياة الحيوانية لنفسها. أما نحن البشر نضيف بواسطة اللغة والحكم، قيمة هذه الحياة. الموضوع هو الذات التي من خلال اللغة والإرادة الحرة يمكن أن تعكس وتقيم حياتها، في حين أن الذات الحيوانية هي بلا شك لها علاقة مع نفسها، ومعاييرها وغاياتها، ولكن بطريقة غير محددة "شخصيا".

إضافة إلى ذلك، فيما يتعلق بالحيوانات، فقط لغة القانون هي المؤهلة للتعبير عن ضرورة عدم إلحاق الضرر بها بدون أسباب "قاهرة". يمكننا التحدث عن الحيوانات كمواضيع للحقوق، لكن هذا ليس سوى تشبيه من خلال اللغة، فننقل إليهم مجازا، الحق الذي ننسبه إلى حياتنا الشخصية، ومع ذلك فإن مثل هذا التشبيه ليس تشابهًا وهميًا بحتًا: فهو يتضمن، بلا شك، هوية عامة للإنسان وللذات الحيوانية، ولكن مع اختلاف محدد، هو هوية الإرادة الحرة و اللغة، والتي تشير إلى إنفصالنا النسبي عن حياة حيوان. إن هذا الاختلاف هو الذي يصنفنا ويجعلنا خاضعين للحقوق والواجبات (Stanguennec, André, 2014, p. 149). فما هو مفهوم سير عن حقوق الطبيعة؟

يريد ميشيال سير أن يأخذ فكرة العقد كخطوة أخرى في اتجاه الواجبات تجاه الطبيعة، باعتبارها تخضع للحقوق بالمعنى الصحيح، من خلال النظر في عقد طبيعي أو عقد بين الإنسان والطبيعة. العودة إلى الطبيعة التي يدافع عنها سير يعني العودة: "إلى عقد حصريا إجتماعي، بإضافة تمرير عقد طبيعي للتكافل والمعاملة بالمثل، بحيث نتجنب في علاقتنا مع الأشياء، السيطرة والامتلاك، إلى الإعجاب المتأمل، والمعاملة بالمثل، التأمل والاحترام" (Serres, Michel, 1990, p. 67). يجب هجر السلوك المسيطر الذي يرتكبه الجاني اتجاه الطبيعة، الذي يصفه سير بـ "الطفيلي"، كي يفسح المجال لعلاقة تكافلية بالأرض، ينبغي أن يضاف إلى العقد الاجتماعي، الصالح لمجتمع الرجال، عقد طبيعي يربط الأرض بالبشر.

إن الأرض يمكن أن تصبح موضوعًا للقانون، وهذا لا يثير أي صعوبة عند سير يقول: " تتحدث الأرض إلينا من خلال نقاط القوة والروابط والتفاعلات، وهذا يكفي لإبرام العقد" (Serres, Michel, 1990, p. 69).

كما يعتقد سير أن الطبيعة تمنحنا شيئًا، وأن هذه الهدية تؤتي ثمارها. هبة الطبيعة هي المعطى، أي الوجود، الحياة. لكن ما الذي يجب أن نعيده إليها؟ يجيب المؤلف: ""كلية جوهرنا، العقل نفسه" (Serres, Michel, 1990, p. 141). لذلك يدعونا الفيلسوف إلى إشباع العقل بالمعرفة والحكمة: المعرفة الصادقة، والحكمة الرشيدة (Serres, Michel, 1990, p. 144). وبالتالي يجب أن يفسح المجال لتبادل ليس فقط حيوي، على نموذج العلاقة بين الأم والطفل، ولكن أيضا على الجمالية، الفكرية والعاطفية. فكيف إذن نقود البشرية لتوقيع مثل هذا العقد؟

يرد الفيلسوف بدافع الحب، أن تحب القريب وتحب الإنسانية، هذا هو الالتزام التعاقدي الأول. الواجب الثاني هو: حب الطبيعة، وأن نحبها في جانبها المزدوج: "الحب المحلي للتربة، والحب العالمي للأرض المادية، الذي يمكننا من الآن فصاعدًا أن نتأمله بالكامل" (Serres, Michel, 1990, p. 83). لكن من أجل أن نحب الطبيعة حقًا، وأن نشعر بهذا الرابط التعاقدي الأساسي البدائي، يبدو أن سير يقترح أنه ربما يتعين علينا أحيانًا مغادرة عالم البشر التقني المتقدم. والانضمام إلى فضاء حيث نراقب ونتأمل الموت، البحر، الجبل. باختصار كل تلك الأماكن التي تسود فيها العناصر الطبيعية.

هكذا يبرر ميشال سير هذا العقد من التكافل الذي ليس بيولوجيًا فقط – حتى بالمعنى الواسع – ولكنه "وجودي" من حيث أنه يغطي جميع أبعادنا للوجود العلائقي، بواسطة العلاقة العاطفية، الحب. فهو يبني العقد الطبيعي على حب الأرض، يعبر عن ذلك سير فيقول: "نحب آباءنا الإثنين، الطبيعية والإنسانية، نحب الإنسانية، أمنا البشرية، وطبيعتنا الأم الأرض". ينبغي إذا محبة تربتنا والمناظر الطبيعية الأصلية، فالأرض تم تجاهلها لفترة طويلة بسبب كراهية الرجل الآخر، العدو الوراثي، وبالتالي فالإنسانية عند فيلسوفنا "إنعكاس، للدفاع عن الأناس الآخرين أو مهاجمتهم، الذين قمنا بطردهم بدون التفكير في المناظر الطبيعية وكنا على وشك تدمير الأرض بأكملها" (Stanguennec, André, 2014, p. 83).

محبة إحدى أمهاتنا يقابله الكراهية من جهة أخرى، من الآن فصاعدا تصبح، "الالتزامات التعاقدية الاجتماعية والطبيعية، لديهم فيما بينهم نفس التضامن، مثل ذلك الذي يربط الناس بالعالم، في حين نجد هانس يوناس Hans Jonas، يفعل النموذج التناظري في العلاقة بين الوالدين والطفل، عبر مسؤولية الإنسان فيما يتعلق بالأجيال القادمة، وهو نموذج آخر عاطفي وعائلي، يستدعيه ميشيل سير لنموذج عقده الطبيعي، علاقة الحب الأبوي بين الطفل ووالدته. لكن كذلك ليس هناك شك في أن العقد الطبيعي 'الأبوي"، ليس عاطفيًا فحسب، بل هو أخلاقي في نفس الوقت. لهذا السبب يتضمن التزاما، كما هو الحال مع علاقة حق العمل في أي عقد. حب

الإنسانية في الترتيب الزمني، هو القانون الأول معرفيا، ولكن في الترتيب الوجودي لأصلنا، هو حب الطبيعة، أمنا كلنا وهو الأول. واجباتنا تجاه الطبيعة ليست قانونية فحسب بل أخلاقية. العقد الطبيعي، إذا جاز التعبير، عقد أخلاقي كذلك. إذا كان للطبيعة حقوق مثل الشخص الاعتباري، قبل كل شيء يجب أن نحبها كشخص أخلاقي. (Stanguennec, André, 2014, pp. 151-152)لكن إلى أي مدى يمكن تحقيق ذلك؟

إن علاقة الحب "المتبادلة" بين الأم والطفل، التي غالبا ما يستخدمها ميشيل سير في عقده "التكافلي"، تطرح إشكالية مثيرة، هي أنه إذا كان الحب بين الطفل ووالدته البشرية يستلزم التفاعل المتبادل وضمنيا تجاه بعضهما البعض، والدفاع والحماية المشاركة بينهم، لكن هذه المعاملة بالمثل لا توجد عند الطبيعة الأم. إنها لا تحبنا لدرجة الانخراط في هذه المعاملة، إلى جانب ذلك، هل فعلا تحبنا؟. إن هذا التصور للعقد الطبيعي يستحدث نموذج قديم جدا في العلاقة بين الإنسان والطبيعة، تلك الطبيعة الأم، والتي يرى الكثير أنها بدائية، في ممارسة العبادة، وعبادة النفس أو روح الطبيعة. فبالرغم من أن أخلاقيات سير مستوحاة من فلسفة العقد ومن خلالها، لكن التقليد الذي تستوحيه هو أقل من تقليد أنصار الحداثة (روسو أو لوك أو هوبز) من تقليد مذهب لوكريس Lucrèce ، والذي يؤخذ كذلك بالمعنى العاطفي ويأخذ في الاعتبار من قبل الرومانسيين، خاصة الألمان؛ كما نجد هذا التوجه في جوانب معينة من الميتافيزيقيا البرغسونية والانطولوجيا اليوناسية للحياة. وهو الذي تم إستلهامه لدى عدة حركات لما يسمى الإيكولولجيا "الجذرية" أو "العميقة"، وهذا ما تناوله الفيلسوف الفرنسي لوك فيري Luc Ferry بالتحليل والنقد في كتابه النظام البيئي الجديد(Le nouvel ordre écologique) . (Stanguennec, André, 2014, p. 152)

6. قراءات نقدية لنظرية العقد الطبيعي

يقدم لوك فيري قراءة نقدية لمواطنه الفرنسي ميشال سير والألماني هانس يوناس Hans Jonas في سياق الإيكولوجيا العميقة، حيث تكون أطروحاتهم وثيقة الصلة بها (Ferry, Luc, 1992, p. 131). الإيكولوجيا العميقة لا ترضى مثل ما يسمى الإيكولوجيا السطحية التي تتمحور حول الالتزامات التي يتعهد بها الناس فيما بينهم ضمنياً أو صراحة عن طريق "العقد" للحفاظ على البيئة –لا "الإحترام" بالمعنى الأخلاقي. يتعلق الأمر أكثر عمقا، بالقضاء على الرؤية للبيئة التي لا تزال مركزية الإنسان في أسسها، إعادة تصميم البيئة يعيد التركيز على الطبيعة، فينبغي علينا التعامل مع المفردات السبينوزية، مثل المادة والحقيقية في ذاتها وفي حد ذاتها، حيث لا يكون للإنسان أي وضع مميز. نحن نعلم أن اعتبار الطبيعة كمطلق هو إضفاء صبغة الآلوهية عليها. يندرج فكر أرني نايس Arne Naes ضمن هذا السياق السبينوزي فيقول:" طالما أن الفرد يستبقي مفاهيم حالية للطبيعة بدلا من

طبيعة سبينوزا Spinoza أو مفاهيم متسعة وعميقة أخرى للطبيعة، فإن وضع علم البيئة في إطار عمل العلوم يدعم الحركة البيئية الضحلة" (نايس، أرني، 2009، صفحة 74). يتعلق الأمر بالتخلي عن الاختلافات والتسلسل الهرمي للأنواع (أسباب نسبية حقوقها)، بعيدًا عن كل الأنواع من أجل إعتبار المحيط الحيوي فقط موضوعًا للقانون (المركزية الحيوية)، أي الكون الطبيعي بأكمله. ولذلك فإن المحيط الحيوي هو الموضوع الجوهري للإيكولوجيا، وبشكل أكثر عمقا، الكون المادي بأكمله، الذي يشمل "العالم" الثقافي، عندها يكون السؤال هو جعل الكون المادي أو المحيط الحيوي، نموذجًا أخلاقيًا يحاكيه الإنسان. (Stanguennec, André, 2014, p. 147).

تقدم كذلك الفيلسوفة الفرنسية جاكلين روس Jacqueline Russ في كتابها الفكر الأخلاقي المعاصر بعض المفترضات المسبقة على الإيكولوجيا العميقة وللأخلاق النظرية التي تنطوي عليها، حيث يتميز حسب رأيها كتاب مبدأ المسؤولية لهانز يوناس، وكتاب العقد الطبيعي لميشيل سير باتجاه العمق، مقولة مبطنة وهي أنه "تحت حب الطبيعة يضمر كره البشر". مما يندر باندلاع ثورة كوبرنيكية من نوع جديد، فلم يعد الإنسان مركز مرجعية، بل الطبيعة والحياة، وإن إنسانوية مضادة هي التي تظهر في كثير من الأحيان، إنسانوية مضادة ماثلة في عدد من حركات الخضر الراهنة. تتبهنا جاكلين روس للتفطن إلى بعض هذه الملابسات، ودون أن نقيم الدعوى ضد الأخلاق البيئية كلها، كونها بحق مسؤوليتنا البعيدة. فلئن أصاب هانز يوناس في العناية بالإنسانية القادمة، وأعادها إلى ظل حراستنا، فإن الإيكولوجيا العميقة ترضخ أحيانا لآلهة الإنسانوية المضادة، وللحداثة المضادة (روس، جاكلين، 2001، صفحة 124).

7. خاتمة:

لقد سعى ميشال سير في كتابه العقد الطبيعي إلى صياغة وضع سياسي وقانوني جديد للأرض. فنحن نقف اليوم على مفترق طرق الخبرة العلمية التي تدرس صحة أو قابلية العيش على كوكب الأرض وسياسات حوكمة الدولة والعلاقات بين الدول. يجب وضع العقد الطبيعي في السياق التاريخي للاضطرابات التي لوحظت على مستوى المحيط الحيوي في الربع الأخير من القرن العشرين، مثل ثقب طبقة الأوزون وتغير المناخ، وآثاره عالمية، مما يتطلب استجابة شاملة ، أي عالمية من الناحية القانونية، استجابة القانون البيئي الدولي.

كما لا يمكن حل الأزمة البيئية وفقًا لسير، إلا إذا ارتبط العلم بالمجتمع والقانون، على وجه الخصوص العلوم الطبيعية – الفيزياء والجيوفيزياء وعلم المناخ وغيرها، حيث يمكنها التحدث نيابة عن الأرض وقيادة مجتمع الأمم في نهاية المطاف. وإذا كان الأمر على هذا النحو، يصبح هذا الكوكب موضوعًا للقانون.

ولكن هل يمكن أن تصبح الأرض حقًا موضوعًا للقانون؟ هل يمكن للبشرية إبرام عقد حقيقي مع الطبيعة؟. لأن موضوع القانون هو صاحب الحقوق المحمية، يمكنه المطالبة بها في إطار نظام قانوني، وفي حالة انتهاكها، يؤكدها بشكل قانوني لأعضاء آخرين في المجتمع، وللإستفادة من هذه الحقوق سيكون من الضروري التأكد، مرة أخرى، من أن الأرض تمتلك سلعة يمكن انتهاكها والتي ستطالب بحمايتها قانونًا – من خلال ممثلين مثل الجمعيات البيئية، على سبيل المثال.

ثم لو نفترض الآن وجود مثل هذه الحقوق على الأرض: فكيف نتصور المطالبة بها على نطاق دولي؟ من خلال المواطنين العاديين؟ من قبل جمعيات حماية البيئة؟ من قبل دولة أو أكثر؟ من قبل مجتمع الدول؟ تتمثل إحدى المشكلات في إنشاء مؤسسات سياسية وقانونية لمواجهة التحديات البيئية العالمية اليوم. وإذا كان الأمر كذلك، كيف يمكننا ضمان أن هذه الكيانات تمثل حقوق الأرض بشكل عادل وصحيح؟ ألا يجب أن يكون هناك حق جديد يضفي الشرعية على المتظاهرين لتمثيل الأرض؟ ومن سيقرر بعد ذلك هذا الحق الجديد؟.

8. قائمة المراجع:

المؤلفات بالعربية:

بندي، جيروم؛ وآخرون، (2005)، القيم إلى أين؟، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، بيت الحكمة، بيروت، لبنان.

ديكارت، رينيه، (2008)، حديث في الطريقة، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان.

روس، جاكلين، (2001)، الفكر الأخلاقي المعاصر، عويدات للنشر والطباعة، بيروت، لبنان.

سير، ميشال، (2014)، الأصبع الصغير، وزارة الثقافة والفنون والتراث، قطر.

سير، ميشال، (2004)، مسارات فلسفية، دار الحوار للنشر والتوزيع، اللاذقية، سوريا.

ليتشه، جون، (2008)، خمسون مفكرا أساسيا معاصرا، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان.

نايس، أرني، (2009)، علم البيئة والجماعة وأسلوب الحياة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر.

المؤلفات بالأجنبية:

Ferry, Luc, (1992), Le Nouvel Ordre Ecolgique, Grasset, Paris, France.

Hess, Gérald, (2013), Ethique de la Nature, Presse Universitaire, France.

Serres, Michel, (1990), le Contrat Naturel, Bourin, Paris, France.

Serres, Michel, (2000), Retour au Contrat Naturel, Paris, France. Bibliothèque Nationnale de France,

Stanguennec, André, (2014), l'Humanisation de la Nature les Epreuves de l'Univers, la Maison des Sciences de l'Homme, Paris, France.

الأطروحات:

بوغانم، جمال، (2017)، الفكر العلمي الجديد بين القطيعة والتواصل غاستون باشلار وميشال سير نموذجين، قسم الفلسفة، كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية، جامعة وهران 2 محمد بن احمد، الجزائر.